

164762 - أسلمت حديثاً وجعلت ولايتها لرجل مسلم فزوجها من نفسه

السؤال

هناك امرأة أسلمت في إحدى دول أمريكا اللاتينية ثم جاءت إلى مصر لتعلم اللغة العربية والإسلام فسلمتني ولايتها في مصر، ثم اتفقنا على الزواج فأنكرتها نفسي في حضور شهود عدول قد سألوها إن كانت تقبل بي زوجاً فأجابت بالقبول، وتم عقد النكاح وأعلنا زواجنا لمحيط معارفنا.

والسؤال هو: هل يجوز للولي أن يزوج نفسه من موليه بإذنها؟
علماً بأنها لا ولها مطلقاً من عصبتها أو أرحامها فهي المسلمة الوحيدة في أسرتها فالرجاء سوق الدليل على الجواز أو عدم الجواز، وجزاكم الله خيراً.

الإجابة المفصلة

يشترط لصحة النكاح أن يعقده ولي المرأة أو وكيله؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (لَا نِكَاحٌ إِلَّا بِوْلِيٍّ) رواه أبو داود (2085) والترمذى (1101) وابن ماجه (1881) من حديث أبي موسى الأشعري، وصححه الألبانى في صحيح الترمذى.
وقوله صلى الله عليه وسلم: (أَئِمَّا امْرَأَةٌ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ... فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلَيْهِ مَنْ لَا وَلَيْهِ لَهُ) رواه أبى أحمد (24417) وأبى داود (2083) والترمذى (1102) وصححه الألبانى في صحيح الجامع برقم (2709).
وهذه المرأة إذا لم يكن لها ولي مسلم من عصبتها، زوجها القاضي المسلم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: (فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلَيْهِ مَنْ لَا وَلَيْهِ لَهُ).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "أما من لا ولها فإن كان في القرية أو المحلة نائب حاكم زوجها، وأمير الأعراب، ورئيس القرية. وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها أيضاً بإذنها" انتهى من "مجموع الفتاوى" (32/35).

والإسلام جعل النكاح بيد الولي؛ لشفقته على المرأة، وحرصه على مصلحتها، وهذا ظاهر في الأب والجد والأخ ونحوهم من عصبة المرأة الذين يهمهم شأنها، فإذا عدم هؤلاء فإن السلطان والقاضي يناظر بهما مصالح المسلمين، فكانت الولاية لهما، لا لآحاد الناس من قد لا يهتم بمصلحة المرأة أو يؤثر عليها مصلحة نفسه لا سيما إذا تولى أمرها ليعزوجها من نفسه.

وعلى هذا فقد أخطأ بجعل نفسك ولها للمرأة؛ لوجود القضاة المسلمين في بلدك، ويلزمكما إعادة عقد النكاح.
وإذا كان القضاة في بلدكم يأخذون بقول من قال من العلماء: إن المرأة يصح أن تزوج نفسها، فالأحوط لك ولها أن تجعل ولايتها إلى أحد من المسلمين ثم يقوم هو بتزويجك إياها.

ثانياً:

لولي المرأة أن يتزوجها إذا رضيت به.

وينظر جواب السؤال رقم : (104662) لمعرفة صيغة العقد حينئذ .

والله أعلم .